مجلس المستشارين
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

الرباط في : 26/01/2022
رقم السؤال : 188

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول حرمان أطر الوزارة -غير هيئة التدريس- حاملي الشهادات العليا من الحق في الترقية وتغيير الإطار
و عدم تقييد المباريات بشرط المناصب المالية المفتوحة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

سلام تام بوجود مولانا الإمام، وبعد
السيد الوزير المحترم،
جعل الاتفاق الموقع مع بعض النقابات التعليمية بحضور السيد رئيس الحكومة، بتاريخ 18 يناير 2022، الترقية وتغيير الإطار بالنسبة لحاملي الشهادات العليا حكرا على هيئة التدريس دون تقديم توضيحات حول تفاصيل التسوية، خصوصا بالنسبة لحاملي شهادات الماستر في تخصصات معينة كالأمازيغية والقانون وغيرها من التخصصات.
كما حرم الاتفاق باقي الفئات الأخرى الخاضعة للنظام الأساسي لوزارة التربية الوطنية من حق الترقية وتغيير الإطار كالملحقين التربويين وملحقي الاقتصاد والإدارة ومستشاري التوجيه والتخطيط والممونين وغيرهم.
وبخصوص المباراة، حددها الاتفاق في حدود المناصب المالية المفتوحة التي تتغير مع تغير الظروف المالية والاقتصادية، مما قد يضيق فرص الترقية أحيانا، الشيء الذي يعتبر تراجعا عن الحق في الترقية وتغيير الإطار دون قيد أو شرط الذي كان مكسبا للأسرة التعليمية.
لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن:
- الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل إنصاف هذه الفئات وعدم حرمانها من حقها في الترقية وتغيير الإطار أسوة بأطر هيئة التدريس؟
- الإجراءات والتدابير التي يمكن القيام بها لأجل جعل المباراة مفتوحة دون تقييدها بشرط المناصب المالية المفتوحة؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

السطي خالد,علوي لبنى